محافظة السويس
مديرية الشئون الصحية
إدارة التعاقدات

كراسة الشروط والمواصفات الفنية

والعرض المالي

للمناقصة العامة لعملية النظافة وشئون البيئة للمديرية والمنشآت التابعة لها

للعام المالي 2026/2025م

يعتمد
وكيل وزارة الصحة

الديوان العام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعلن محافظة السويس

(ديوان عام مديرية الشئون الصحية بالسويس - إدارة التعاقدات)

للمناقصة العامة لعملية النظافة وشئون البيئة للمديرية

والمنشآت التابعة لها

للعام المالي 2026/2025

التفاصيل بكراسة الشروط والمواصفات

تاريخ فتح المظاريف

يوم الأحد الموافق 2025/11/30م تمام الساعة الثانية عشر

بمقر إدارة التعاقدات بديوان عام مديرية الشئون الصحية

العنوان/ السويس –الملاحة القديمة شارع البلدية أمام السنترال

مدير إدارة التعاقدات والمشتريات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعريفات عامة

- بعد الاطلاع على نصوص مواد قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 692 لسنة 2019م .
- تم تخصيص الاعتماد المالي للمناقصة العامة لعملية / النظافة وشئون البيئة للمديرية والمنشآت التابعة لها للعام المالي 2026/2025م .
- ثمن بيع الكراسة شامل 14% ضريبة القيمة المضافة مبلغ وقدره 341.86 جنية (فقط مبلغ وقدرة ثلاثمائة وواحد واربعون جنهاً 100/86 فقط لاغير) .

✓ بالإضافة إلى : -

- مبلغ (خمس جنيهات) لصالح صندوق شهداء مصابي العمليات الحربية والارهابية.
- بالإضافة إلى مبلغ (خمس جنيهات) لصالح صندوق قادرون باختلاف.
- بالإضافة إلى مبلغ (خمس جنيهات) لصالح صندوق رعاية حقوق المسنين.
- بالإضافة إلى مبلغ (خمس جنيهات)SMS .
- بالإضافة إلى مبلغ (خمسة جنيه) تنمية محررات.
- مع العلم أنه في كافة الأحوال لا يجوز لمشتري كراسة الشروط استرداد ثمنها، إلا في حالة واحدة عند إلغاء المناقصة في هذه الحالة يتم استرجاع ورد ثمن الكراسة وقيمة التأمين مرة أخرى.
- العملية محل المناقصة لا تقبل التجزئة .

وسيلة وأسلوب التواصل بين مقدم العطاء ومديرية الشئون الصحية:

- الاسم/ .....
- العنوان/.....
- تليفون/ .....
- رقم الفاكس/.....
- اسم المفوض للتعامل/.....

مدير إدارة العقود والمشتريات
م/ محرز المشتكاتي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اولاً : - البرنامج الزمني المتوقع للمناقصة

الاســم/.....

إيصال توريد رقم/.....

م	الإجراء	التاريخ	المكان
1	تاريخ النشر في الجريدة	2025/11/10	جريدة رسمية
2	مواعيد تقديم الإيضاحات والاستفسارات	من يوم2025/11/11 حتي يوم2025/11/20	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
2	تاريخ فتح المظاريف الفنية	2025/11/30	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
3	تاريخ الانتهاء من البت الفني	2025/12/8	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
4	تاريخ فتح المظاريف المالية	2025/12/18	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
5	تاريخ الانتهاء من البت المالي	2025/12/27	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
6	إعلان نتيجة البت المالي	2025/12/29	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
7	التعاقد والبدء فى التنفيذ	فوراعتماد السلطة المختصة والانتهاء فترة النشربلوحة الإعلانات	التعاقد بمقر إدارة التعاقدات بالديوان العام لمديرية الصحة بالعنوان المبين بغلاف الكراسة

- توافر الاعتماد المالي للعملية من بند نفقات نظافة .
- يتم تقديم الايضاحات والاستفسارات من يوم11/11/ 2025م في مواعد أقصاه 11/20 / 2025

مدير العموم والمشتريات
إدارة
السيد/ [illegible]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً : الشـــــروط القانونيـــــة

الشرط الاول

- **القوانين واللوائح المنظمة للعملية محل الطرح:-**
- تخضع هذه العملية لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بالقانون رقم 182م لسنة 2018م واللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692لسنة 2019م
- بالإضافة الى أحكام القانون رقم (5) لسنة 2015 ولائحته التنفيذية بشأن تفضيل المنتجات المحلية بالعقود الحكومية.
- يسرى بشأن التعاقد كافة القوانين واللوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع العملية فيما لم يرد بشأنه نص في العقد.

الشرط الثاني

نية التقدم بالعطاء - تسليم العطاءات : - طبقاً للمادة (23) من قانون التعاقدات رقم 182/ 2018م و المادة (45) من اللائحة التنفيذية رقم 2019/692م

- كما يجوز أن يحضر مندوب عنها بموجب تفويض وان يكون له جميع الصلاحيات.
- تسلم العطاءات لإدارة التعاقدات قبل التاريخ أو الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية أما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد أو عن طريق الوسائل الإلكترونية إذا ماسمحت بذلك شروط العملية .
- يجوز لأصحاب الشركات المتقدمة أن يحضروا جلسة فتح المظاريف الفنية والمالية في الوقت المحدد لذلك لسماع قراءة محتوياتها.

الشرط الثالث

التعاقد من الباطن:- طبقاً للمادة (25) من قانون التعاقدات رقم 182/ 2018م و المادة (56) من اللائحة التنفيذية رقم 2019/692م

- يجوز لمقدم العطاء أن يعهد ببعض بنود العملية محل التعاقد إلى غيره من الباطن على أن يتضمن عطاؤه بياناتهم وخبراتهم ، وما سيتم إسناده إليهم من بنود وذلك وفقاً للمحددات وأى اشتراطات أخرى تضمنها الجهة الإدارية بكراسة الشروط والمواصفات.
- ولايجوز للمتعاقد تغيير أى منهم دون موافقة الجهة الإدارية المتعاقدة ، وفى جميع الأحوال يظل المتعاقد دون غيره مسئولاً أمام الجهة الإدارية الم.تعاقدة عن تنفيذ العقد

الفئات المحظور عليها التقدم بعطاءات :- طبقاً للمادة (26) من قانون التعاقدات رقم 182/ 2018م .

- يحظر على الموظفين والعاملين بالجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة بالدولة وفقا لأحكام قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م التقدم بالذات أو بالواسطة بعطاءات فى هذه المناقصة .

حظر التقدم بأكثر من عطاء: - طبقاً للمادة (33) من قانون التعاقدات رقم 182/ 2018م .

- يحظر على الشركات المتنافسة التقدم بأكثر من عطاء وفى حالة تقدم إحدى الشركات المتنافسة سيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ذات الصلة في هذا الشأن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشرط الرابع

الأخلاقيات ومكافحة الاحتيال والفساد :-

- على الشركات المتنافسة الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء إجراءات العملية والتعاقد والتنفيذ، وإتباعاً لذلك يحق للديوان العام (إدارة التعاقدات) أن تحرم الشركة من الاشتراك أو الاستمرار في العملية أو التعاقد أو الاستمرار في تنفيذ التعاقد وكذا شطبها من سجلات الموردين والمقاولين بالديوان العام (إدارة التعاقدات) والجهات الإدارية بالدولة وفقا لأحكام قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م ولائحته التنفيذية إذا ما ثبت أن الشركة المشتركة قد تورطت بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرقلة أثناء المنافسة للحصول على العقد محل العملية أو إذا قامت بذاتها أو بالوساطة بعرض أي شيء ذي قيمة – هدية - سلفه – مكافأة أو وعد بها لأي موظف أو موظفي الحكومة أو لأي شخص آخر له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه العملية للتأثير على الإجراءات لصالحها.

على الجانب الآخر يجب على الشركات المتنافسة إبلاغ الجهات الإدارية المختصة فوراً عن الآتي :-

- أي تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتنفيذ هذه العملية، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءات العملية نظير الحصول على ميزة مالية أو أية مزايا أخرى.
- أي تأثير مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة يتعلق بهذه العملية يهدف الى إضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على سير إجراءات التحقيقات ، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخفائها، أو الإدلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التحقيق لعرقلة سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ أو تهديد أي طرف أو إيذائه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق.

الشرط الخامس

الفسخ الوجوبي أو الشطب من سجلات الموردين/ المقاولين:-

- **طبقاً للمادة رقم (51،50) من قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018.**
- **الفسخ الوجوبي أو الشطب من سجلات الموردين/ المقاولين:-**

- يفسخ هذا العقد تلقائياًفي الحالات الآتية :-
- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أوفى حصوله على العقد .
- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد او احتكار من قبل الطرف الثاني.
- إذا أفلس الطرف الثاني أوأعسر.
- إذا أساءت الشركة استخدام أي بند من بنود كراسة الشروط أو نص من نصوص القانون رقم (182) لسنة 2018ولائحته التنفيذية فإنه سيتم شطبها من سجل (الموردين/ المقاولين) ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب أسمها من سجلات الموردين والمقاولين بالجهات الإدارية بالدولة.
- ويجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل أي شرط جوهري من شروطه وذلك بقرار مسبب من السلطة المختصة ويتم إخطار المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد،مع تعزيزه في الوقت ذاتة بالبريد الالكتروني او الفاكس بحسب الأحوال علي عنوانه المبين في العقد على العنوان المبين بالعقد، وفي جميع الحالات يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق من المتعاقد لديها.....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشرط السادس

لغة تقديم العطاء:-

- يتم تقديم العرض وجميع المكاتبات المتبادلة بين الجهة الادارية ومقدم العطاء باللغة العربية - وفى حالة التقدم بمستند بأي لغة أخرى يتم ترجمته إلى اللغة العربية عن طريق مقدم العطاء من مكتب معتمد - ويعتبر النص العربي هو المعمول به في حالة الاختلاف أو الالتباس في المضمون.

الشرط السابع

توقيت تسليم العطاء - آخر ميعاد لتقديم العطاءات :-

- يسلم العطاء بالدور الثالث - بإدارة التعاقدات - بمقر ديوان عام مديرية الشئون الصحية الكائن بشارع البلدية – الملاحة القديمة – بالسويس - قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية، ولن يعتد بأي عطاء يرد بعد هذا الموعد.
- لا يلتفت الى أي ادعاء من صاحب العرض بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.

الشرط الثامن

الغاء العملية:-

- يحق (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) إلغاء العملية طبقاً للمادة رقم (37) من قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018، في حالة إلغاء العملية بمعرفة الجهة يكون الإلغاء بقرار مسبب من السلطة المختصة سواء من تلقاء نفسها أو بناءاً على توصية لجنة البت إذا تبين وجود تواطؤ بين مقدمي العطاءات أو ممارسة احتيال أو فسد أو احتكار أو إذا تبين وجود نقص أو خطأ في كراسة الشروط.
- وفي جميع حالات الإلغاء يجب رد ثمن كراسة الشروط والمواصفات والتأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات عدا مقدمي العطاءات التي تبين وجود تواطؤ بين مقدمي العطاءات أو ممارسة احتيال أو فسد أو احتكار.

الشرط التاسع

تعديل الشروط والمواصفات:-

- يحق (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) إصدار إضافات أو حذف أو تعديل لمضمون أي بند أو مستند من مستندات العملية بموجب خطاب أو إخطار رسمي إلى جميع الشركات المتنافسة والتي قامت بشراء كراسة الشروط والخدمات وذلك قبل فتح المظاريف الفنية بوقت كاف على أن تعتبر أي إضافة أو حذف أو تعديل تم إخطار الشركات المتنافسة به جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط وملزمة في أي مرحلة من مراحلها.

الشرط العاشر

مدة سريان العطاء:-

- مدة سريان الأسعار (90) يوم من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ويحق لإدارة التعاقدات طلب مد سريان إذا ما اقتضت الضرورة ، وذلك طبقاً لنص المادة رقم (27) من قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وتعديلات كلاً منهما..

الشرط الحادي عشر

أسلوب التقييم:-

- يتم اتباع اسلوب تقييم العطاءات الأفضل شروطاً والأقل سعراً طبقاً للمادة (35) من قانون التعاقدات 2018/182م

مدير الإدارة العامة للتعاقدات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشرط الثاني عشر

التأمين على العاملين:-

- تلتزم الشركة بالتأمين على جميع العاملين القائمين بأعمال الصيانة والتوريد والتركيب والتشغيل وفقا لأحكام قانون العمل وقوانين التأمينات الاجتماعية وجميع القوانين المتعلقة بأداء هذه الخدمة.
- تتحمل الشركة جميع أخطار المهنة.

الشرط الثالث عشر

سحب العطاء:-

- إذا قام مقدم العطاء بسحب عطائه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر.

الشرط الرابع عشر

تسوية الخلافات والمنازعات :-

- طبقاً للمادة رقم (91) من قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018، والتي تنص على "أنه يجوز لطرفي العقد في حالة حدوث خلاف أثناء تنفيذه، وقبل اللجوء إلى القضاء أو التحكيم بحسب الأحوال، الاتفاق على تسويته عن طريق التوفيق أو الوساطة، وذلك إذا تضمنت شروط الطرح أو العقد جواز ذلك، وبموافقة السلطة المختصة مع التزام كل طرف بالاستمرار في تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد".
- "كما يجوز للمتعاقد اللجوء إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عما يكون قد لحقه من أضرار نتيجة إخلال الجهة الإدارية بتنفيذ التزاماتها الواردة بالعقد بخطأ منها، ما لم يوافق الوزير المختص بالجهة الإدارية على اللجوء إلى التحكيم وتتضمنه شروط العقد، ويتفق عليه الطرفان وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (27) لسنة 1994.

رابعا :- الشـــــروط الماليـــــة

الشرط الاول

أداء التأمين الابتدائي المؤقت والنهائي ورده:-

- **اولاً- أداء التأمين الإبتدائي ورده:**

- طبقاً للمادة رقم (22،16) من قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018، والمادة رقم (30) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.
- يجب أن يكون العطاء مصحوبا بالتأمين الابتدائي المؤقت والموضح على النحو التالي :-
- **قيمة التامين الابتدائي المؤقت مبلغ وقدره (38000جنيهاً) (فقط ثمانية وثلاثون ألف جنيهاً لاغير).**
- طبقاً للمادة رقم (22) الفقرة الأولى من قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018، والتي تنص على "أنه يجب أن يؤدي مع كل عطاء تأمين مؤقت لضمان جديته" وعليه يجب أن يتم سداد قيمة التامين الابتدائي عن طريق منظومة التحصيل الالكتروني أو بخطاب ضمان بنكي غير مشروط وساري لمدة اربعة أشهر من تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية أو بإحدى الوسائل التي يصدر بها قرار من وزير المالية أو خصماً من مستحقاته إذا كان له مبالغ مستحقة لدى (مديرية الشئون الصحية أو لدى أى جهة إدارية أخرى شريطة تقديم طلب بخصم قيمة التامين الابتدائي بوقت كافي ولا يقل عن 10 أيام عن ميعاد جلسة فتح المظاريف الفنية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يحسب على الجهة الإدارية رد التأمين المؤقت لأصحاب العطاءات الغير مقبولة فنياً وذلك فور انتهاء جميع إجراءات مرحلة البت الفني.

- فنياً - التأمين النهائي:-

على الشركة مقدمة العطاء المقبول فنياً ومالياً أن تؤدى التأمين النهائي بنسبة 5% من قيمة العقد المسند إليها خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بكتاب يرسل بالبريد السريع بقبول عطائه وذلك بإحدى الطرق التالية (فيزا بنكية أو بريدية - خطاب ضمان بنكي غير مقيد بأي شرط).

- إذا لم تقم الشركة صاحبة العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي في المهلة المحددة جاز (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) - بموجب إخطارها بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد ودون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء أخر - إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولويات العطاءات ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حقها، كما يكون لها أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة لديها للشركة صاحبة العطاء المقبول وفى حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقات الشركة لدى أي جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الجهة الادارية في الرجوع على الشركة قضائيا بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

الشرط الثاني

السرية أثناء إتمام الإجراءات:-

- بعد فتح العطاء علانية أثناء جلسة فتح المظاريف لن يتم الكشف عن اى تفاصيل إضافية للعطاءات أو تقييمها أو التوصيات بشأن إرساء المناقصة للشركات المتنافسة أو أي أشخاص آخرين غير الموظفين المعنيين بهذه العملية إلى حين موعد إعلان نتائج البت رسميا طبقا للإجراءات الموضحة بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وطبقا للبرنامج الزمني المحدد لهذه العملية.

الشرط الثالث

طريقة السداد:-

- تصرف كافة مستحقات الراسي عليه العطاء بالجنيه المصري وتصرف من مقر (مديرية الصحة - إدارة التعاقدات) وفى خلال شهر من تاريخ تقديم الفاتورة إلكترونية من أصل + صورتين وما يفيد انه قام بالأعمال الموكلة له على أكمل وجه والمطابقة لشروط العقد والمستندات الدالة على تنفيذ بنود العقد محل الموضوع و أيضا بعد الاختبارات اللازمة إن وجدت. كما يجوز للجهة الادارية تعلية اي مبالغ لحين التسليم النهائي.

الشرط الرابع

مدة التنفيذ وغرامة التأخير:

- يجب علي صاحب العطاء الفائز التوجة الي إدارة الموراد البشرية بالديوان العام وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة باسناد الاعمال و ابرام التعاقد مع أي الممولين بالزام الممول سواء كان شخصا طبيعا او اعتباري بتقدم ذمة مالية عند بداية التعامل ، و إقرار اخر عند الانتهاء ، مع التأكد من استيفاء كافة عناصر الذمة المالية الخاصة بالممول قبل استلام امر التوريد ، وبعد الانتهاء من كافة الاعمال .

- بالنسبة للمنتج الصناعي المصري الذي يتم تصنعة داخل جمهورية مصر العربية بشرط ان يكون مستوفي نسبه المكون المصري بداخله والتي تزيد عن نسبه40%. ويتم احتسابها عن طريق إخصم قيمة المكونات المستورده من المنتج .

- غرامة التاخير-

- في حالة تقاعس الشركة بالتقصير أو الإهمال في أداء الأعمال على النحو المطلوب والخاصة بالاعمال محل الطرح يتم تطبيق غرمات التأخير بالنسب والشروط الواردة بقانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية دون الرجوع الى الشركة وفى حالة تكرار ذلك تتحمل الشركة اى خسائر تنتج بسبب ذلك وتطبيق إحكام القانون سالف الذكر والقوانين ذات الصلة بهذه العملية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشرط الخامس

مسئولية الشركة عن أعمالها:-

- تكون الشركة مسئولة مسئولية كاملة عن الأضرار التي قد تترتب عما يحدث بسبب الإهمال أو التقصير أو التقاعس عن أداء الأعمال المطلوبة منها على الوجه الأكمل.

الشرط السادس

تقصير جهة التعاقد:-

- على جهة التعاقد أن تنفذ شروط العقد بحسن نية دون تأخير وطبقا لشروط العقد، وإذا أخلت جهة التعاقد بأي شرط من شروط العقد أو تقاعست عن الدفع في الميعاد المحدد فيحق للشركة أن تطالب بالتعويض عن الخسائر الفعلية المترتبة على هذا التقصير وذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها بأحكام القانون رقم (182) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية.

الشرط السابع

مدة الضمان :-

- يلتزم مقدم العطاء والذى سيتم الترسيه عليه بضمان الاعمال محل الطرح لمدة سنة على الأقل من تاريخ محضر الاستلام الابتدائي للأعمال محل الطرح .

الشرط الثامن

كراسة الشروط والمواصفات:-

- ترفق الشركة المتقدمة إقرار بالالتزام بالموافقة على ما جاء من شروط كراسة الشروط والمواصفات بالمظروف الفني موقعة ومختومة بخاتم الشركة ويعتبر ذلك قبولا من الشركة بكل ما ورد بها.
- تعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزء لا يتجزأ من العقد الذي سيوقع بين (مديرية الصحة – إدارة التعاقدات) والشركة التي ستسند إليها الأعمال، ولا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما تدونه الشركات المتقدمة من اشتراطات إلا بعد موافقة السلطة المختصة على هذا التعديل.

الشرط التاسع

الشكاوي:-

- في حالة إخلال جهة الطرح بأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة أو بالتزاماتها أو بمهامها القانونية يحق للشركة التقدم بشكوى إلى مكتب التعاقدات الحكومية والتابع مباشراً إلى وزير المالية للنظر والفصل في الشكوى.
- يكون تقديم الشكاوى ممن له مصلحة في ذلك إلى مكتب التعاقدات الحكومية قبل انقضاء المواعيد التالية بـ 48 ساعة على الأقل.
- الشكاوى المتعلقة بإجراءات الطرح وكراسة الشروط تقدم قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.
- الشكاوى المتعلقة بالبت الفني تقدم قبل الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف المالية.
- الشكاوى المتعلقة بالبت المالي تقدم قبل الموعد المحدد للتعاقد.
- الشكاوى المتعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ بعد الموعد المحدد لصدور القرار الذي يتضرر منه الشاكي.

الشرط العاشر

إنهاء التعاقد:-

- يحق لجهة التعاقد إنهاء العقد إذا تسببت الشركة او أخلت إخلالا أساسيا بالعقد ويتضمن الإخلال الرئيسي بالعقد توقف الشركة عن الالتزام بتنفيذ التعاقد أو الأعمال على النحو الأمثل، وذلك تطبيقاً للأحكام قانون التعاقدات رقم (182) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية.
-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشرط الحادي عشر

المراسلات:-

- أثناء إجراءات المناقصة:-

- تكون جميع المخاطبات والإخطارات والمكاتبات والبيانات المتعلقة بالعملية كتابة باللغة العربية ويلزم تسليمها لإدارة التعاقدات - ديوان عام مديرية الصحة – ش البلدية- الملاحة القديمة - السويس، مع الحصول على ما يثبت انه تم التسليم أو إرسالها بالبريد المسجل أو الفاكس وبشرط إثبات تسليمه.

- خلال التعاقد ومدة تنفيذ العملية :-

- تكون جميع المخاطبات والإخطارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالعقد وتنفيذه كتابة باللغة العربية، ويلزم تسليمها على العناوين الموضحة بالعقد والخاصة بكل من (مديرية الصحة - إدارة التعاقدات) والشركة المتعاقد معها مع التأكد بضرورة وصولها وتسليمها لكل من الطرفين وذلك عن طريق احدى الطرق التالية (إرسالها بالبريد المسجل – البريد السريع - الفاكس - تسليم باليد ...الخ) وبشرط إثبات تسليمه.

- ملكية البيانات وسريتها:-

- جميع المعلومات والبيانات التي قامت (مديرية الصحة - إدارة التعاقدات) بذكرها في كراسة الشروط أو إعدادها لأجل تنفيذ الأعمال محل هذه العملية تعد ملكية خالصة (مديرية الصحة - إدارة التعاقدات) بما في ذلك حقوق النشر، ولا يحق للشركة أو أي طرف ثالث أن يحصل على تلك المعلومات عن طريقها أن تستخدمها إلا فيما له علاقة بتنفيذ الأعمال محل العقد.

الشرط الثاني عشر

يجب على مقدم العطاء الالتزام بالاتي:-

- ترفق الشركة المتقدمة إقراراً بالالتزام بالموافقه علي ما جاء من شروط كراسة الشروط والمواصفات بالمظروف الفني موقعة ومختومة بخاتم الشركة ويعتبر ذلك قبولا من الشركة بكل ما ورد بها .
- تعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزء لا يتجزأ من العقد الذي سيوقع بين (مديرية الصحة – إدارة التعاقدات) و الشركة التي ستسند إليها الأعمال ، ولا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما تدونه الشركات المتقدمة من اشتراطات إلا بعد موافقة السلطة المختصة على هذا التعديل .
- العملية محل المناقصة تقبل التجزئة .
- يعتبر قبول مقدم العطاء لشروط ومواصفات العطاء وأي مستندات أخرى بالعقد إقراراً منه بموافقته على قبوله مسئولية تنفيذ بنود هذا العقد طبقاً لهذه المواصفات والمستندات.

إعداد وتقديم العطاءات :

- يجب على الشركة المتنافسة أن تعد عطاءها متقيدا تقيدا تاما بما تقضى به البنود الواردة بكراسة الشروط والخدمات المطلوبة وأحكام القانون رقم(182) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية ولن يلتفت الى العطاء الذي يتم خلافا لذلك .
- يسلم العطاء داخل مظروف مغلق يتضمن مظروفين منفصلين أحدهما للعرض الفني والأخر للعرض المالي مغلق غلقاً محكما بمعرفة مقدم العطاء ويقدم العرض بصورة ورقية، ومدون على المظروف من الخارج (مظروف فني - مظروف مالي).
- يراعى ألا يحتوى المظروف الفني على أية أسعار مالية وسيتم استبعاد اى عطاء تضمن في مظروفه الفني أية أسعار مالية ويجب علي مقدم العطاء أن يتبع شروط العطاء بدقة ولا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنود العطاء أو المواصفات الفنية أو غيرها أو إجراء تعديل فيها مهما كان نوعه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يجب أن يكون المظروف مصحوبا بالتامين الابتدائي المؤقت وذلك بإحدى الطرق التالية منظومة التحصيل الالكتروني أو بخطاب ضمان بنكي غير مشروط وساري لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية او خصمنا من مستحقاته اذا كان له لدى الهيئة اى مستحقات او بالطرق التي تصدرها وزارة المالية .

- علي مقدم العطاء ضرورة الاشتراك في بوابة المشتريات الحكومية بالهيئة العامة للخدمات الحكومية بوزارة المالية حتي تتمكن (مديرية الصحة – إدارة التعاقدات) من مراجعة البيانات المتعلقة بمقدم العطاء.
- على مقدم العطاء ان يلتزم بجميع البنود الواردة بكراسة الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بالتوريد وتنفيذها طبقاً للمواصفات الفنية المدرجة بذات الكراسة وبتنفيذ كافة شروطها التي تعتبر جزءا مكملا للعقد.
- يعتبر قبول مقدم العطاء لشروط ومواصفات العطاء وأي مستندات أخرى بالعقد إقراراً منه بموافقته على قبوله مسئولية تنفيذ بنود هذا العقد طبقاً لهذه المواصفات والمستندات.

الشرط الثالث عشر

تقديم العطاءات:-

- يراعى ألا يحتوي المظروف الفني على أية أسعار مالية وسيتم استبعاد أي عطاء تضمن في مظروفه الفني أية أسعار مالية ويجب علي مقدم العطاء أن يتبع شروط العطاء بدقة ولا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنود العطاء أو المواصفات الفنية أو غيرها أو إجراء تعديل فيها مهما كان نوعه.
- علي مقدم العطاء ضرورة الاشتراك في بوابة التعاقدات الحكومية بالهيئة العامة للخدمات الحكومية بوزارة المالية حتى تتمكن (مديرية الصحة – إدارة التعاقدات) من مراجعة البيانات المتعلقة بمقدم العطاء.

الشرط الرابع عشر

التنازل للآخرين :

- لا يحق للشركة الراسي عليها العطاء والمتعاقد معها أن تتنازل عن العقد أو أي جزء منه .

الشرط الخامس عشر

1. محتوى المظروف الفني:-

أولاً: الالتزام على مقدم العطاء بتقديم إيصال سداد التأمين المؤقت، العرض الفني المرفق بكراسة الشروط موضح بها المواصفات والماركات طبقاً للمادة رقم (49) من اللائحة التنفيذية.

ثانياً: الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية فور إستلامه لإخطار الرسو. وإقرار أخر عند التوريد مع الفاتورة الإلكترونية

ثالثاً: بالإضافة إلى إرفاق المستندات الآتية:-

- تقديم ما يفيد بتفويض مندوب عن الشركة للعملية محل الطرح .
- بيان الشكل القانوني لمقدم العطاء والمستندات الدالة على ذلك .
- شهادة القيد في السجل التجاري والصناعي وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونى (ساري).
- بيانات عن خبرة مقدم العطاء للعملية محل الطرح مايفيد اثبات ذللك .
- ما يفيد تسجيل مقدم العطاء بياناته على بوابة التعاقدات العامة.
- التسجيل في الفاتورة الإلكترونية.
- شهادة القيد في ضريبة القيمة المضافة .
- تقديم سابقة أعمال تتناسب مع حجم المناقصة محل الطرح. مع تدعيمها بالمستندات الخاصة بها الدالة على ذلك .
- بيان بأسماء وخبرات ووظائف من سيقومون بتنفيذ الأعمال محل الطرح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- صورة البطاقة الضريبية (سارية) وآخر إقرار ضريبي .
- إقرار بالتأمين على العمال الذين يقومون بتنفيذ الأعمال محل الموضوع .
- إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها .
- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- طريقة تنفيذ الأعمال محل الطرح والبرنامج الزمني لتنفيذ الاعمال محل الطرح .
- الارتباط بالأسعار لمدة 8أشهر من تاريخ الفتح الفني
- ما يفيد سداد التأمين المؤقت والموضحة سالفاً وذلك بالطرق سالفة الذكر.
- كراسة الشروط والمواصفات مختومة بخاتم الشركة ..
- شهادة القيد فى ضريبة القيمة المضافة اذا بلغ مقدم العطاء الحدود المنصوص عليها
- إقرار بمعاينة الاعمال المطلوبة محل الطرح المعاينة النافية للجهالة
- يذكر إسم المسئول عن توقيع العقد وتنفيذ بنوده وصفته بالشركة.
- يلاحظ ألا يحتوى المظروف الفنى على أى بيانات مالية – وسيتم استبعاد أى شركة تضمن اى معلومات مالية داخل المظروف الفني.
- اى متعلقات قانونية تخص أعمالالعملية محل الموضوع
- إذا رأى مقدم العطاء الذى قام بالمعاينة أن هناك ملحوظات يجب إثباتها بخطاب منفصل دون التعديل في كراسة الشروط والمواصفات.
- تعهد من مقدم العطاء بأن ملتزم بكافة الشروط والمواصفات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات محل الطرح و أيضا الأسعار الواردة بعرضه المالي والتي سيتم الاتفاق علية طول فترة التعاقد ولا يحق لها طلب تعديل الأسعار مهما كان السبب(وذلك طبقا للمادة رقم (47) من قانون تنظيم التعاقدات رقم 182 سنة 2018)
- يلاحظ ألا يحتوي المظروف الفني على أي بيانات مالية – وسيتم استبعاد أي شركة تضمن أي معلومات مالية داخل المظروف الفني.
- في حالة عدم وجود أي مستندات سوف يتم رفض العطاء بالكامل لعدم الجدية .
- تقديم أصل خطاب رقم الحساب البنكي الخاص بمقدم العطاء (I-Ban) من البنك.
- تعهد بألاتقل نسبة المكون الصناعي المصري عن نسبة ال (40%) .

• <u>شروط الملاءة المالية</u>

<u>يشترط على مقدم العطاء إرفاق</u>

- شهادة القيد في السجل التجاري والصناعي وبطاقة الاتحاد المصري لمقاولي التشيد و البناء وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونى في النشاط موضوع التعاقد (ساري) موضح به قيمة رأس مال الشركة أو مايفيد قيمة رأس مال مقدم العطاء .
- كشف حساب بنكى .
- سابقة أعمال تتناسب مع حجم المناقصة محل الطرح .

<u>16-محتوى المظروف المالي:-</u>

- قيمة كل بند على حدة شاملة ضريبة القيمة المضافة إذا وصلة الشركة المتنافسة الحد الضريبي وكافة الضرائب والرسوم المقررة وذلك على النموذج المرفق بكراسة الشروط والمواصفات.
- كتابة كل بند على حدا رقماً وحرفاً وذلك باللغة العربية.
- ويكون سعر البند في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً أو وزنا أو مقاساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل فى الوحدة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الأسعار الواردة بالعرض المالية والتي سيتم الاتفاق علية طول فترة التعاقد ولا يحق لها طلب تعديل الأسعار مهما كان السبب (وذلك طبقا للمادة رقم (47) من قانون تنظيم التعاقدات رقم 182 سنة 2018 ..
- تكون قائمة الأسعار وجداول الفئات مؤرخة وموقعة من صاحب العطاء ومختومة بختم الشركة.
- عدم القشط أو المحو او التحشير في جدول الفئات وفى حالة تصحيح أي خطأ يتم إعادة كتابته رقماً وحرفاً والتوقيع عليه وختمه بختم الشركة مقدمة العطاء.
- الفئات التي تحددها الشركة مقدمة العطاء تكون التكلفة شاملة كافة المصروفات والضرائب والالتزامات أيا كان نوعها التي يتكبدها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام تنفيذ بنود العملية
- وتنفيذ محل التعاقد للجهة العامة طبقاً لشروط العقد وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعريفات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.
- طريقة السداد.
- أي شروط مالية أخرى.
- يتم اعداد قائمة الأسعار وجداول الفئات على نظامي الورد والإكسيل وذلك على اسطوانة CD إن أمكن ذلك.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نمط العقد النموذجي لتقديم خدمة

انه فى يوم ..... الموافق ..... تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: .....[1]..... ومقرها .....[2]..... بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية ....[3]....، ويمثلها قانوناً فى التوقيع على هذا العقد بصفته.....[4].....

(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)

ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (☐ السيد/ ☐السيدة) ..... بصفته/بصفتها الوظيفية ..... بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم ..... الصادر فى .....

(طرف أول)

(إذا كان الطرف الثانى شخص اعتباري، تستكمل البيانات التالية)

ثانياً:.... الكائن مقرها ..... وشكلها القانوني.... والمُصنفة..... ومسجلة بسجل..... برقم ..... ورقمها التأميني ..... بطاقة ضريبية رقم ..... تليفون رقم ... فاكس رقم..... بريد الإلكترونى.....، ويمثلها (☐ السيد/ ☐السيدة) ..... بطاقة رقم قومي ..... بصفته/بصفتها ..... بموجب .....

(إذا كان الطرف الثانى شخص طبيعي، تستكمل البيانات التالية)

ثانياً: (☐ السيد/ ☐السيدة) ..... وشهرته/شهرتها ..... بطاقة رقم قومى/ ..... مقيم/مقيمة بـ ..... تليفون ..... فاكس ..... بريد إلكترونى ..... بطاقة ضريبية ..... والمسجل بنقابة ..... بعضوية رقم .....

(طرف ثان)

تمهيد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تقديم خدمة .....[5]....، وذلك بغرض .....، وعلى ضوء الدراسة التحليلية والجدوى الاقتصادية ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات و(☐ العطاء/ ☐العرض) المقدم منه، والذى قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد (☐ السلطة المختصة ....[6]..../ ☐ المفوض عنه ...[7]... بالقرار رقم .... الصادر فى ....) لإجراءات طرح العملية رقم .... بتاريخ .... وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 وتعديلاتهما، و(☐الإعلان/ ☐الدعوة/ ☐طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ ..... بشأن [8]☐المناقصة (☐العامة/ ☐المحدودة/ ☐المحلية/ ☐ذات المرحلتين) ☐الممارسة (☐العامة/ ☐المحدودة)☐ الاتفاق المباشر [9] رقم (.... لسنة ....) للتعاقد على ....[10].....
- ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (☐ لجنة البت فى المناقصة/الممارسة/ ☐لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم ..... الموافق ..... من قبول (☐ العطاء/ ☐العرض) المقدم من الطرف الثانى بمبلغ (.....) (فقط مقداره .....)، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره (☐ الأفضل شروطاً والأقل سعراً/ ☐ الذى تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ .....
- وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتى

البند الاول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات التى تم التعاقد بناءً عليها و(☐العطاء/ ☐العرض) المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول ، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (☐ لجنة البت فى المناقصة/الممارسة/ ☐لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة ..)، وأمر الاسناد المؤرخ ..../..../.... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثانى [11]

1- أدخل أسم الجهة الإدارية المتعاقدة.

2- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذى سيتم توجيه المراسلات والمكاتبات عليه.

3- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

4- أدخل صفة السلطة المختصة.

5- أدخل وصف للخدمات محل التعاقد.

6- أدخل أسم السلطة المختصة وصفتها الوظيفية.

7- أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.

8- اختيار طريق التعاقد الذى تم اتباعه لطرح العملية.

9- لا يجوز للسلطة المختصة التفويض فى التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (63) من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018.

10- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

11- إذا لم يستخدم أى من هذه الملاحق تضاف عبارة (غير مستخدم) فوق كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التى تحمل عنوان الملحق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه.[12]

ملحق (1): وصف موضوع العقد.

ملحق (2): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (3): التزامات طرفى التعاقد.

البند الثالث

أقر الطرف الثاني بأن الغرض من هذا العقد هو تقديم خدمة .....[13]..... بما يشمله ذلك من توفير العناصر اللازمة، ووفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق هذا الغرض.

ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالخدمة محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الرابع

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط وأن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد لمدة .....[14]..... نظير مقابل .....[15].....مقداره.....[16]..... (فقط ومقداره .....)، وبقيمة إجمالية مقدارها (.....) (فقط ومقداره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة.

البند الخامس

وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات التى تم التعاقد بناءً عليها ، تكون مدة تقديم الخدمة محل هذا العقد (.....) تبدأ من تاريخ . وتنتهى فى ....

(إذا كانت شروط الطرح قد أجازت مد مده العقد يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبه فيه)

يجوز مد مُدة هذا العقد بما لا يجاوز الحد الأقصى المحدد لها وفقاً للاشتراطات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات وذلك بموجب طلب كتابى يُرسل من الطرف الأول للطرف الثانى بخطاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد وذلك قبل انتهاء مدة العقد بـ.....على الأقل.

ويشترط للمد أن تسمح شروط الطرح بذلك، وأن يكون الطرف الثانى قد أوفي بجميع التزاماته المترتبة علي العقد وأي تعديل كتابي طرأ على بنوده.

وعلى الطرف الثاني الرد على الطرف الأول خلال مدة لا تجاوز ..... من تاريخ استلامه طلب المد، ويعتبر عدم رده خلال تلك المدة قبولاً منه بمد مدة العقد دون الحاجة إلى إخطار أو إنذار.

البند السادس

سدد الطرف الثانى مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط ومقداره .....) بما يعادل نسبة (5%) من إجمالى هذا العقد كتأمين نهائى، وذلك من خلال(☐ نظم السداد الإلكترونية المعتمده من وزارة المالية / ☐ بخطاب الضمان بحساب الطرف

الأول رقم ..... ببنك ...../ ☐خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول فى الوقت المحدد للسداد/ ☐خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى .....[17]..... بموجب خطابها رقم ..... المؤرخ ..... المقدم في الوقت المحدد للسداد/ ☐حجز من مستحقاته فى حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة تنفيذ العقد.

البند السابع[18]

قام الطرف الأول بصرف دفعة مقدمة للطرف الثانى من خلال نُظم السداد الإلكترونية المعتمدة من وزارة المالية بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط ومقداره.....) بما يعادل نسبة (..[19]..%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكى معتمد صادر من بنك ..... وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما.

البند الثامن

يلتزم الطرف الثانى بتقديم الخدمة محل هذا العقد بـ ...[20].... وعنوانه ..... على أن يتم ذلك خلال مدة .... [21].... تبدأ من (☐ اليوم التالى لإخطاره بأمر الاسناد/ ☐ ...[22]...)، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ فى التوقيتات المناسبة، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن الموعد سالف البيان يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

12- يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات، ويتعين استيفاءها من قبل الجهة الإدارية المتعاقدة، وإرفاقها بالعقد.

13- أدخل وصف للخدمات محل التعاقد.

14- أدخل مدة التعاقد الأصلية.

15- أدخل المدة المحددة لسداد قيمة التعاقد (شهري/سنوي/ربع سنوي، أو غير ذلك).

16- أدخل القيمة الإجمالية للعقد.

17- أدخل أسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

18- تستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة

19- ادخل النسبة وفقاً لما ورد بالمادة (92) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

20- أدخل مكان تنفيذ العقد.

21- أدخل مدة توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

22- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(في حال تقديم الخدمة محل التعاقد على مراحل، يكون البند على النحو التالى وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثانى بتقديم الخدمة محل هذا العقد بـ ...[23].... وعنوانه ..... على أن يتم ذلك خلال مدة .... منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ فى التوقيتات المناسبة، وطبقاً للبرنامج الزمنى التالى، وإذا تأخر فى بدء تنفيذ التزاماته عن المواعيد المحدده بهذا البرنامج يكون للطرف الأول الحق فى توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

...[24]... تبدأ من (□ اليوم التالى لإخطاره بأمر الاسناد/ □ ...[25]..)، ويتعهد بالاستمرار فى تنفيذها حتى تمام الانتهاء

م	بيان	التاريخ	المكان
.....	....	...../...../.....	.....
.....	....	...../...../.....	.....

البند التاسع

يجب على الطرف الثانى أن يؤدى التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية وباتباع الممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المقررة فى هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد بالتوجيهات والتعليمات التى يصدرها إليه الطرف الأول أو من يمثله أو من ينوب عنه، ويحافظ على ما يوفره له الطرف الأول لاستخدامه فى تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح فى المهام التى سوف يقوم بها ومهامه الأخرى، أو سابق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره وطبقاً للاشتراطات والمتطلبات الواردة بكراسة الشروط، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد؛ وأن يُراعى الممارسات الإدارية الجيدة وأن يقوم فى كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصائح الأمينة وأن يدعم فى كل وقت ويحمى مصالح الطرف الأول فى التعاملات مع غيره.

البند العاشر

يحظر على الطرف الثانى والعاملين لديه إجراء أي إرتباط مع الغير أو الانخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أي من الأعمال أو الأنشطة التى تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه فى تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفى حالة مخالفه الطرف الثانى لأي من ذلك فيحق للطرف الأول فسخ العقد.

البند الحادي عشر

على الطرف الثانى أن يُقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون مُعبرة ومحققة لمتطلبات الطرف الأول بما فى ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقترحات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثانى للطرف الأول،ويلتزم الطرف الأول بمراجعة واعتماد الاعمال في المواعيد المحددة حال مطابقتها للشروط والمواصفات المتفق عليها ووفقاً للتالي: [26]

م	بيان المخرج المطلوب من الطرف الثاني
.....	....
.....	....

البند الثاني عشر

يضمن الطرف الثانى الأعمال محل العقد لمدة .... من تاريخ قبول الأعمال واستلامها، وذلك دون الإخلال بمدة الضمان المنصوص عليها فى القانون المدنى أو أي قانون أخر ، ويعتبر الطرف الثانى مسئولاً عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد ، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحها أو استبدالها على نفقته ، وإذا قصر فى إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثانى وتحت مسئوليته.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول في المراجعة أو التفتيش، أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون حاجه إلى إخطار أو أذن مسبق.[27]

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثانى لالتزاماته يحق للطرف الأول توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها فى البند السابع والعشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الأول بأن يُسدد إلكترونياً للطرف الثاني كل (□ شهر/ □ ثلاثة أشهر/ □ سنة/ .....[28]....) قيمة ما يستحقه عن الخدمات المؤداه فعلياً خلال مدة لا تجاوز (30) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك.....

23- أدخل مكان تنفيذ العقد.

24- أدخل مدة توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

25- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

26- أدخل بالجدول المخرجات المطلوبة من الطرف الثاني وفقاً لطبيعة العملية وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.

27- يتعين على السلطة المختصة بالجهة الإدارية اصدار قرار بتكليف من تراه مناسباً من ذوى الخبرة بالجهة الإدارية لإدارة العقد وذلك التزاماً بحكم المادة (87) من اللائحة التنفيذية.

2- أدخل المدة (شهرياً/ربع سنوية/ سنوية، أو غير ذلك).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند الخامس عشر

إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للطرف الأول أن يعدل كميات أو حجم العقد بالزياده أو النقص وبما لا يجاوز (15%) من كمية كل بند بذات الشروط والاسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطه المختصه ، ووجود الإعتماد المالي اللازم، وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد والتي لا يدخل فيها مدة الضمان ، وألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطاؤة ، وأن تعدل مدة هذا العقد إذا تتطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص وذلك إعمالاً لحكم المادة (46) من القانون رقم182 لسنة2018 المشار إليه.

البند السادس عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذي قدمه الطرف الثاني لأجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد ملكاً خالصاً للطرف الأول بما في ذلك كافة الحقوق بأنواعها المختلفة، ولا يحق للطرف الثاني استخدامه إلا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية، ويتحمل الطرف الثاني جميع الآثار المترتبة على الادعاءات الصادرة عن الآخرين بسبب تعديه على أي حق أو امتياز أو تصميم أو علامة تجارية أو غير ذلك من ادعاءات.

البند السابع عشر

يجوز للطرف الثاني أن يعهد ببعض بنود العمليه محل التعاقد إلي غيره من الباطن ممن تتضمن عطاؤة بياناتهم وخبراتهم وما يسند إليهم من بنود، وتم قبولهم من الطرف الأول ، ويجوز للطرف الثاني أن يقوم بتغيير من أسند إليهم بعض بنود من الباطن

إذا وجد مبررات لذلك شريطة أن يكون بذات الكفاءة الفنية والخبرة وأن يوافق عليه الطرف الأول ، ويظل الطرف الثاني دون غيره مسئولاً أمام الطرف الأول عن تنفيذ العقد ، كما يلتزم باطلاع من أسند إليهم بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد وذلك التزاماً بحكم الماده 25من القانون رقم 182 لسنة 2018 والمادتين 56،57 من لائحته التنفيذيه.

البند الثامن عشر

(29)كلف الطرف الأول (☐ السيد/ ☐السيدة)..... بصفته/بصفتها الوظيفية ..... بموجب القرار رقم ..... الصادر في ..... مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند التاسع عشر

يُسأل الطرف الثاني عن أية مخالفات تقع لأحكام القوانين واللوائح أو عن سلامة محل هذا العقد ولايجوز له أو الغير الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو غير ذلك.

ويلتزم الطرف الثاني على نفقته بإجراء ما يلزم لضمان تنفيذ التزاماته التعاقدية بشكل مستمر وبمعدلات الأداء المتفق عليها.

البند العشرون

أقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة قانوناً، ومتفهم لظروف التنفيذ ذات الصلة وقبل المخاطر المتصلة بها وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون أن يحق له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو عن تعرض الغير له أو أي عيب خفي أو غير ذلك.

البند الحادي والعشرون

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن ارادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز .....(30) ..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي: .....(31).....

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال محل التعاقد بنفسه وفي المواعيد المحددة وفقاً للمواصفات والشروط المتعاقد علي اساسها ، ولا يجوز له التنازل عن ذلك للغير كلياً أو جزئياً ، ومع ذلك يجوز له أن يتنازل عن المبالغ المستحقة له قبل الطرف الأول لأحد البنوك أو الشركات المالية الغير مصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية، ويكتفي في هذة الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية الطرف الثاني عن تنفيذ العقد وبما يكون للطرف الأول قبله من حقوق ، وفي حالة مخالفة ذلك يحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادته المنفردة دون حاجه لاتخاذ أية إجراءات أو انذار أو تنبيه ، فضلاً عن حقه في اتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم التعاقدات

29- إعمالاً لحكم المادة (87) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018.

30- أدخل المهلة المناسبة.

31- أدخل مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (98) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم 188 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة المشار إليه.

البند الثالث والعشرون

أقر الطرف الثاني عند توقيعه علي هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، أو فى جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند الرابع والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاؤه أو انهاؤه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالا جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة فى هذا الشأن.

البند الخامس والعشرون

يلتزم الطرف الثانى بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التى تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها فى مواعيدها المحددة قانوناً.

البند السادس والعشرون

أتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفى حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
2- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة فى دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
3- تسوية الخلاف الذى نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفى جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند السابع والعشرون

فى حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثانى وفى الحالتين يكون التأمين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثانى لديه، وفى حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيًا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثانى قضائيًا بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثانى المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

كما يحق للطرف الأول توقيع الجزاءات المبينة بالجدول التالى على الطرف الثانى وذلك متى تحققت المخالفات قرين كل منها:[32]

م	المخالفه	الجزاء
.....	....	....
.....	....	....

البند الثامن والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائيًا فى الحالات الآتية:

1- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الأول أو فى حصوله على العقد.
2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
3- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند التاسع والعشرون

تسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد ،كما تسرى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1769 لسنة 2020 بشأن رفع كفاءة الإنفاق الحكومى وتعظيم الإيرادات وأحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2002، ولائحته التنفيذية الصادرة

32- أدخل بالجدول المخالفات والجزاءات المقابلة لها وفقاً لطبيعة العملية وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رئيس مجلس الوزراء رقمي1366 لسنة 2003 و497 لسنة 2005، وذلك حال سريان قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على العقد .

البند الثلاثون

أ- في حالة ما إذا كان الطرف الثاني شخصاً طبيعياً أو شخصا اعتباريا خاصاً يكون النص على النحو التالي :
(تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى كافة المنازعات التى قد تنشأ على تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد.

ب - في حالة ما إذا كان الطرف الثاني شخصاً اعتبارياً عاماً يكون النص على النحو التالي :
(تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد).

البند الحادي والثلاثون

يُعد الطرف الأول تقييم دوري لأداء الطرف الثاني وعلي مدار فترة تنفيذه لالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الأداء أولاً بأول وحتى انتهاء التعاقد، ويلتزم الطرف الأول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على أن يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوي أداءه ومدي التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول بأصل التقييم بملف العملية.

البند الثاني والثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التى توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحه ومنتجه لكل آثارها القانونية، وفى حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه اخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوما، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على العنوان صحيحه ومنتجه لكافة آثارها القانونية.

البند الثالث والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثانى، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول		الطرف الثانى	
الاســـم:	_____	الاســـم:	_____
الصـــفـــة:	_____	الصـــفـــة:	_____
الـتـوقـيـع:	_____	الـتـوقـيـع:	_____
الـتـاريـخ:	_____	الـتـاريـخ:	_____

روجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة ، وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ 28 من ديسمبر سنة 2022م ، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (228) المنعقدة بتاريخ 2023/2/8.

مدير الإدارة العامة للعقود والمشتريات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محافظة السويس
مديرية الصحة والسكان
الشئون الادارية

السيد الدكتور / وكيل الوزارة

تحية طيبة وبعد ،،،

بناء على الخطاب الوارد من إدارة العقود والمشتريات إلينا بخصوص انتهاء التعاقد بين المديرية وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية على عملية النظافة وشئون البيئة والاحتياجات لأعداد النظافة وشئون البيئة بناء على الاحتياج الفعلي للمديرية وملحقاتها وتقليل الأعداد حسب الميزانية كالآتي :

م	المكان	بعد التعديل				ملاحظات
		العدد	المشرفين	مدير موقع	الأجمالي	
1	ديوان عام المديريه	10	1		11	
2	مستشفى السويس العام	31	1	1	32	
3	مستشفى العبور	12			14	
4	مركز صحه المسنين	13			13	
5	قسم الأشعه التشخيصيه	3			3	
6	القومسيون الطبي	1			1	
7	المعمل المشترك	2			2	
8	اداره المتوطنه	2			2	
9	عرب العامرين	1			1	
10	الإدارة الصحية بالسويس	2			2	
14	اداره التدريب	1			1	
15	مدارس التمريض	3			3	
16	دار المعثور عليهم	1			1	
19	الحجر الصحي	2			3	
20	اداره فيصل	2			2	
21	اداره المثلث	2			2	
22	اداره عتاقه	2			2	
	الاجمالي	90	2	1	93	

وهذا للعلم والاحاطة

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مدير الشئون الإدارية
أ/ سعيد إبراهيم خليل

يعتمد
وكيل الوزارة
أ/ مارى صبحى يسى
٢٠٢٥/١٠/١٤

ديوان عام المحافظة السويس - مديرية الشئون الصحية
الديوان العام
١٤٩٩٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner